JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 3, No. 2 (Dec 2019)

OEB Univ. Publish. Co.

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية
-دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف-

رحمة غزالي [a] ★

a. ghazali19rahma@yahoo.com، جامعة فرحات عباس سطيف1، طالبة دكتوراه.

Received date: 20/ 09/2019, Accepted date: 05/ 10/2019, online publication date: 30/ 01/2020

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية، وذلك لِما لحوكمة الشركات من أهمية في تحسين عمليات الشركة وتحقيق أهدافها، وكذلك سعيها لتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة من خلال توفير المعلومات اللازمة التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اجراء دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات المساهمة المتواجدة بولاية سطيف، وذلك من خلال توزيع استبيان أُعد لهذا الغرض على إطارات هذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأن القوائم المالية الخاصة بهذه الشركات تتميز بالجودة، كما تبين أن هناك تأثير إيجابي لالتزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة قوائمها المالية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، جودة القوائم المالية، المعلومة المحاسبية.

تصنيفات (JEL): M41, G34.

1. المقدمة

إنّ التغيرات السريعة التي حدثت في البيئة الاقتصادية العالمية وما لحقها من أزمات مالية مست العديد من الدول في العقود الماضية، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية في بعض الشركات الكبرى مثل: Enron, Worldcom؛ جعلت الباحثين والهيئات المهتمة بالاقتصاد تبحث في الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الاختلالات، وايجاد الحلول المناسبة لها.

★ **المؤلف المرسل:** غزالي رحمة، ghazali19rahma@yahoo.com.

ولقد توصل أغلب الباحثين إلى أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات، كان من أهمها الممارسات المحاسبية الاحتيالية التي هدفت إلى تحقيق المصالح الشخصية لأطراف معينة على حساب مصلحة الشركة وباقي الأطراف، إضافة إلى استغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية عند تطبيقها أو تجاهل بعضها أحياناً، وهو ما أدى بدوره إلى إظهار الوضعية المالية للشركات على عكس حقيقتها، وبالتالي فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وانخفاض مصداقيتها.

إنّ أغلب الجهود التي سعت إلى ايجاد حلول ومقترحات لتفادي حدوث الأزمات والانهيارات المالية نتيجة الغش والاحتيال توجهت نحو وضع قواعد ومبادئ لإدارة الشركات، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريرًا حول "حوكمة الشركات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للشركات؛ حيث تعتبر حوكمة الشركات من أهم الأساليب التي تساعد الشركات المطبقة لمبادئها على انتهاج السبل الصحيحة لتسيير شؤونها وإدارة علاقاتها مع مختلف الأطراف ذات المصلحة، كما تعتبر آلياتها وسيلة مهمة في تعزيز عمليات الرقابة على أعمال هذه الشركات ونتائجها التي يمكن أن يتم التلاعب بها من قبل الأطراف المسيرة.

1-1-إشكالية الدراسة

إن قيام الشركات بإعداد القوائم المالية يكون الهدف منه اعطاء صورة واضحة وسليمة عن الوضعية الحقيقية للشركة من أجل تمكين مسيريها وجميع الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ قراراتهم؛ ولأن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تبنى على أساس صحيح، فإن المعلومات التي تحتويها هذه القوائم المالية يجب أن تتميز بالجودة حتى يكون لها أثر ايجابي على قرارات مستخدميها.

ونظرا لتزايد أهمية حوكمة الشركات التي تعتبر من أهم الأساليب الفعالة لإدارة ومراقبة الشركات، جعلنا نطرح عدة تساؤلات حول ما يمكن أن يوفره الالتزام بتطبيق مبادئها من تحقيق للجودة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

وعلى ضوء ما سبق، نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية؟

ينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى التزام الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- هل تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة؟
- هل تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات محل الدراسة؟

1-2-فرضيات الدراسة

كإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تلتزم الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة.
- تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

1-3-أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ضرورة توفر الشفافية والمصداقية في التقارير المالية بصفة عامة، والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي تعتبر أداة فعالة للحكم على أداء الشركات واتخاذ القرارات بشأنها سواء من قبل المساهمين والمسيرين أو من قبل المستثمرين الجدد، وباقي الأطراف ذات المصلحة.

وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة تطبيق الشركات لمبادئ تساعد على ضمان المصداقية في القوائم المالية من خلال تفعيل الأنظمة الرقابية والاشرافية في الشركات.

2. مراجعة الأدبيات

1.2. الدراسات السابقة

- دراسة (الزيادي، 2015) بعنوان: **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أساليب التلاعب التي تمارسها الإدارة في القوائم المالية، دوافع هذا التلاعب وكذلك تبيين أهم الوسائل التي يمكن استخدامها للحد أو التقليل من آثار التلاعب على مستخدمي القوائم المالية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين أساليب التلاعب وبين مصداقية القوائم المالية، حيث كان التلاعب بدرجة كبيرة في قائمة التدفقات النقدية.

- دراسة (العنزي، 2014) بعنوان: **تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية.**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث أظهرت هذه الدراسة عدّة نتائج كان من أهمها أنه يؤدي تطبيق الحوكمة بصورة جيّدة إلى تقليل المشاكل الحاصلة نتيجة فجوة المعلومات الموجودة بين حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بسبب الممارسات السلبية للمديرين التنفيذيين، وجود تباين في مستوى الإفصاح على مستوى المصارف محل الدراسة، وجود علاقة طردية بين لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح في المصارف محل الدراسة، ووجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في المصارف محل الدراسة.

- دراسة (عبد الصمد، 2013) بعنوان: **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المتطلبات اللازمة كإطار لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المبني على التجارب الدولية للتقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الخارجية، حيث تمثلت نتائج الدراسة في قيام الحوكمة على مجموعة من الآليات أهمها (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق،

التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الإدارة العليا) تحكمها ضوابط من أجل التطبيق الفعال لها، وأن الإطار القانوني والمؤسساتي في الجزائر لا يتناسب مع التغيرات في بيئة الأعمال الدولية، والذي يؤثر على تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها وكذا التقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية.

2.2. حوكمة الشركات

أ. مفهوم حوكمة الشركات

إنّ مصطلح الحوكمة (Governance) يعود أصله إلى الفعل اليوناني (kybernein) المشتق من كلمة (kybernao) بمعنى الشخص الذي يوجه ويناور بالسفينة (campbell & carayannis, 2013).

– عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2004) حوكمة الشركات على أنّها: "مجموعة من العلاقات بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، تهتم بتوفير الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيقها، ثم مراقبة الأداء".

– كما عرف (Charreaux & Peter, 2006) حوكمة الشركات على أنّها: "مجموعة من الآليات التي لها تأثير على تحديد السلطة والتأثير على القرارات التي يتخذها المديرون، أو بعبارة أخرى الآليات التي تحكم سلوكاتهم وتحدد مجال تقديراتهم".

مما سبق، فإنه يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنّها نظام يتكون من مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تسير من خلالها الشركة بما يضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الرقابة والمساءلة لهذه الأطراف، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة ويمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة.

ب. أهداف حوكمة الشركات

تعددت الآراء حول الأهداف التي تسعى لتحقيقها حوكمة الشركات حسب اهتمامات الباحثين ومجالات تخصصهم و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي (بلة، 2012):

– حماية حقوق المساهمين، حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وضمان حقوق أصحاب الملكية وحقهم في الانتخاب وفي الحصول على حصة من الأرباح؛

– تحقيق العدالة حيث يُعترف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة، وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين داخل أو خارج الشركة على السواء؛

– توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال، حيث أن توفير ذلك بشكل ملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس كفاءة التحكم في نشاطات الشركة، وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وتطبيق القوانين والقواعد، وهذا ما يشكل دعائم مناسبة لحوكمة الشركات؛

– إدارة المخاطر المختلفة وذلك من خلال إدارة ذات كفاءة وفعالية للمخاطر، إضافة لوجود نظام رقابة داخلية يعمل بالتنسيق مع المدقق الخارجي.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

جـــ. واقع تطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والاستفادة من تطبيقه في الشركات الجزائرية، حيث تجسدت محاولاتها في ذلك من خلال اصدارها لميثاق الحكم الراشد.

- بروز ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، ولكن بإلحاح من المؤسسات والهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة تبني قواعد حوكمة الشركات على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد وعلى المستوى الجزئي في تسيير الشركات (أبو اسماعيل و مخناش، 2013).

لقد تم إصدار ميثاق الحكم الراشد في 11 مارس 2009، موجها بشكل أساسي للشركات المقيدة في البورصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث تم إعداده بناءً على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي شكلت أهم المراجع المعتمدة، اضافة إلى تكييفها مع خصوصيات الشركات الجزائرية، حيث يتضمن هذا الميثاق جزأين هامين وملاحق، يوضح الجزء الأول الدوافع التي جعلت الحكم الراشد للشركات ضروريا في الجزائر، كما أنه يوضح أهم المشاكل التي تعاني منها الشركة الجزائرية، في حين يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يُبنى عليها الحكم الراشد للشركات (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدي، 2009).

- آليات حوكمة الشركات في الجزائر

لقد قام المشرع الجزائري بوضع بعض المواد التي تنظم عمل آليات الحوكمة في الشركات الجزائرية، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- **مجلس الإدارة:** تقوم شركات المساهمة في الجزائر بإنشاء مجلس إدارة وفقا للمادة 610 من القانون التجاري الجزائري: "يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر".

  كما أجاز القانون التجاري الجزائري إنشاء مجلس المراقبة ومجلس المديرين كل على حدى، أو الجمع بينهما ليسمي مجلس إدارة؛ حيث أنه وفقا للمادة 657 "يتكون مجلس المراقبة من سبعة أعضاء على الأقل، ومن اثني عشر عضوا على الأكثر" أما مجلس المديرين فيتكون من 3 أعضاء في الغالب، ويمكن أن يتشكل من شخص واحد فقط يسمى المدير العام (القانون التجاري الجزائري، 2005).

  أما فيما يخص اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فلم ترد أي مواد أو تشريعات بإلزامية تشكيلها حتى بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة، إذ يبقى تشكيل هذه اللجان حسب ميثاق الحكم الراشد

في الجزائر أمر اختياري يقوم به مجلس الإدارة، وتعود إليه سلطة تقدير ما إذا كان من المجدي إنشاء لجان متخصصة منبثقة عنه.

- **التدقيق الداخلي:** لقد تم الاعتراف حديثا بضرورة وجود التدقيق الداخلي كنشاط أو وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات الجزائرية؛ حيث لم يعطي المشرع الجزائري اهتماما معتبرا للتدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، ولم يظهر شكل التدقيق الداخلي بصفة رسمية إلا بعد صدور (القانون 01/88، 1988) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة؛ حيث نصت المادة 40 من نفس القانون على أنه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، غير أن هذه المادة وردت بشكل غير تفصيلي، ولم تحدد الإطار الذي ينبغي أن يعمل فيه التدقيق الداخلي.
- **التدقيق الخارجي:** لقد أعطى المشرع الجزائري حيزا معتبرا لضمان تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بشكل فعال، حيث حدد القانون الجزائري في بعض المواد أهم المتطلبات الواجب توفرها لضمان سير عملية التدقيق الخارجي، وكانت بصفة خاصة حول المؤهلات الواجب توافرها في المدقق الخارجي والتي حددتها المادة 08 (القانون 10/01، 2010)، وكذا أهم الشروط التي تساعد على توفير الاستقلالية (الاستقلال الظاهري والحقيقي)، والتي نصت عليها المادتين 31 و65 من نفس القانون، بالإضافة إلى أنه مؤخرا تم إصدار بعض المعايير الجزائرية الخاصة بالتدقيق الخارجي في الشركات الجزائرية.

3.2. جودة القوائم المالية

أ. مفهوم جودة القوائم المالية

– عرفت جودة القوائم المالية على أنها "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه القوائم وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تُعد في ضوء مجموعة من العوامل القانونية، الرقابية، المهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها" (أبو حمام، 2009).

– وعرفت كذلك على أنها: "ما تتسم به القوائم المالية من شفافية وافصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية" (Robinson.T.R & Munter.P, 2004).

ممّا سبق، يمكن تعريف جودة القوائم المالية على أنها مدى توفر الشفافية والافصاح في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك بما يعكس الوضعية الحقيقية للشركة من خلال مركزها

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

المالي، أرباحها المحققة وتدفقاتها المستقبلية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، مدى امكانية الاعتماد على هذه القوائم في اتخاذ مختلف القرارات.

ب. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية

تتمثل في الخصائص النوعية الأساسية والفرعية للمعلومة المحاسبية.

- الخصائص الأساسية للمعلومة المحاسبية

- ***الملاءمة:*** يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنّها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات؛ فالمعلومة غير المؤثرة تمثل حشوا لا طائل منه وينبغي استبعادها، وللملائمة ثلاث خصائص ثانوية هي أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة، وأن تتميز المعلومات بقيمة تنبئية (حنان والبلداوي، 2009).
- ***الموثوقية:*** تكون المعلومات موثوقة، إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في التمثيل بصدق عمّا تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بشكل معقول، ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوفر على الخصائص المتمثلة في التمثيل الصادق، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، والحياد (Elliott & Elliott, 2011).

- الخصائص الفرعية للمعلومة المحاسبية

- ***قابلية المقارنة:*** تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات (علي و متلو، 2010).
- ***القابلية للفهم:*** يقصد بقابلية الفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد (سويسي و خمقاني، 2011).
- ***الثبات:*** يعتبر خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة، ونظرا لتعدد البدائل في الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الإهتلاك، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم؛ ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية، فإذا تغيرت الظروف المرتبطة بأنشطة الشركة، يمكن أن يحدث تغير في الطرق المحاسبية المطبقة، بشرط الإفصاح عن أسباب التغير (الدهراوي، 2001).

3. البيانات ومنهجية الدراسة

1.3. منهجية الدراسة

أ. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الإطارات العاملة في شركات المساهمة العامة والخاصة بولاية سطيف والممارسة لنشاطات مختلفة، حيث تم اختيار شركات المساهمة نظراً لشكلها القانوني، والذي يسمح بدراسة مبادئ حوكمة الشركات مثل مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

ب. عينة الدراسة

تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في 20 شركة مساهمة (كما هو موضح بالملحق رقم 01)، حيث تم توزيع 70 استبياناً، بمعدل 02 إلى 04 استبيانات لكل شركة، ليتم بعد ذلك استرجاع 62 استبيان، منها 57 استبيان قابل للتحليل (بنسبة 81.42**%**)، حيث تم استبعاد 5 استبيانات بسبب الإجابات العشوائية أو النقص الكبير في ملئها.

جـــ. أداة الدراسة

تم استخدام أسلوب الاستبيان، والتي تمت صياغته على أساس متغيرات الدراسة والفرضيات التي بنيت عليها، وتم تقسيمه إلى جزأين، خصص الجزء الأول للبيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوثين، أما الجزء الثاني فخصص للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (likert scale)، بهدف معرفة الاتجاه العام لآراء الفئة المستهدفة حول الأسئلة الواردة في الاستبيان، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 1: سلم ليكارت الخماسي

التصنيف	*موافق بشدة*	*موافق*	*موافق بدرجة أقل*	*غير موافق*	*غير موافق بشدة*
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادًا على دراسات سابقة.

رغم عدم وجود اتفاق علمي محدد حول طريقة تشكيل فئات الاستبيان، إلّا أن الشائع هو اتباع المراحل التالية:

1. حساب المدى: (أعلى قيمة في المقياس– أقل قيمة) أي: $5 - 1 = 4$
2. حساب طول الفئة: (بقسمة المدى على عدد درجات السلم) أي: $4 \div 5 = 0.8$
3. تحديد الفئات: حسب طول الفئة كما يلي:
   - الفئة الأولى [1-1.79] تشير إلى درجة غير موافق بشدة.
   - الفئة الثانية [1.8-2.59] تشير إلى درجة غير موافق.
   - الفئة الثالثة [2.6-3.39] تشير إلى درجة موافق بدرجة أقل.
   - الفئة الرابعة [3.4-4.19] تشير إلى درجة موافق.
   - الفئة الخامسة [4.2-5] تشير إلى درجة موافق بشدة.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

ونظرا لاستخدام مقياس ليكارت الخماسي فإن المتوسط الفرضي يتم حسابه بقسمة مجموع البدائل على عدد البدائل كما يلي:

عدد البدائل (تمثل عدد الاجابات المقترحة في سلم ليكارت) = 5

مجموع البدائل: 5+4+3+2+1 = 15

المتوسط الفرضي: 15 ÷ 5 = 3

د. صدق وثبات الاستبيان

– تم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة الذين قاموا بتقديم اقتراح بعض التعديلات والتي تم الأخذ بها قبل توزيعه على عينة الدراسة.

– تم استخدام معامل ألفا كرونباخ "Alpha cronbach"، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 2: معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

رقم المحور	*محتوى المحور*	*عدد الفقرات*	*معامل ألفا كرونباخ*
1	مدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	27	0.913
2	مدى توفر الجودة في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات محل الدراسة	14	0.749
	الاستبيان ككل.	41	0.922

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن معامل الثبات لمجموع عبارات الاستبيان قدر بـــــــ 92.2% وهو أكثر من 60% الذي يعبر عن الحد الأدنى للحكم على مدى وجود اتساق بين عبارات الاستبيان، ممّا يؤكد أن الاستبيان يتميز بدرجة عالية من الثبات، وهو ما يمكن من الاعتماد عليه كأداة للقيام بالتحليل من أجل اختبار الفرضيات.

2.3. تحليل ومعالجة بيانات الدراسة

أ. خصائص مفردات الدراسة: يمكن وصف مفردات الدراسة كما يلي.

الجدول 3: خصائص مفردات الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية%

المؤهل العلمي	ليسانس	37	64.9
	ماستر	08	14
	ماجستير	03	5.3
	دكتوراه	01	1.8
	أخرى	08	14
الوظيفة	مدير عام	08	14
	عضو مجلس إدارة	09	15.8
	مدقق داخلي	19	33.3
	مدير مالي و/أو محاسبي	18	31.6
الخبرة	أقل من 5 سنوات	09	15.8
	من 5 إلى 15 سنة	25	43.9
	أكثر من 15 سنة	23	40.4

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- النسبة الأكبر من المبحوثين والتي تقدر بـــــــ 64.9 %متحصلين على شهادة ليسانس، أما حاملي باقي الشهادات فقدرت بـــــــ 35.1 %، وهو ما يعكس قدرة مفردات العينة على فهم واستيعاب فقرات الاستبيان، والحكم عليها.

- ما نسبته 14%، 15.8%، 33.3% (أي ما يقدر بـــ 63.1 %) من المبحوثين يشغلون منصب مدير عام، عضو مجلس إدارة، مدقق داخلي، على التوالي، أي أن المبحوثين يشغلون مناصب لها علاقة بمتغيرات الدراسة، وهو ما يمكنهم من فهم فقرات الاستبيان، والاجابة عليها.

- المبحوثين الذين يملكون خبرة أكثر من 5 سنوات قدرت بـــــــ 84.3 %، وعليه يمكن القول أن مفردات عينة الدراسة في مجملها تتشكل من أشخاص ذوي خبرة كبيرة في مجال عملهم، وهو ما يدعم صحة ومصداقية الاجابات التي أدلو بها، والنتائج المترتبة عنها.

ب. عرض وتحليل محاور الدراسة

تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على ميل الفقرة نحو الايجابية أو السلبية.

- عرض وتحليل محتوى المحور الأول

الجدول 4: نتائج إجابات المبحوثين لمبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمحور الأول

الرقم	*العبارة*	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*مستوى الالتزام*

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

المبدأ 1	توفر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات	3.93	0.594	جيد
المبدأ 2		4.16	0.664	جيد
المبدأ 3	حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لهم	3.81	0.721	جيد
المبدأ 4	المعاملة المتكافئة للمساهمين	3.94	0.668	جيد
المبدأ 5	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	3.77	0.616	جيد
المبدأ 6	الإفصاح والشفافية	4.02	0.564	جيد
	مسؤوليات مجلس الإدارة			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

– مستوى التزام الشركات محل الدراسة بالمبدأ الأول كان جيدًا، حيث بلغ متوسط الاجابات 3.93 وهو ينتمي إلى فئة "موافق"، وبمقدار تشتت منخفض قدر بـــ 0.594 أي أن المبحوثين يرون أن شركاتهم توفر الأسس القانونية والتنظيمية التي تضمن السير الحسن لنشاط الشركة من جهة، ومن جهة أخرى تمنح الصلاحيات وتوزع المسؤوليات بين مختلف الأفراد بشكل عادل، وهو ما يساعد على توفير مناخ جيد لأداء الواجبات، ويعزز من استقلالية عمليات الاشراف والرقابة، فما تم استنتاجه من خلال بعض المقابلات مع أفراد العينة، أن حوكمة الشركات كمصطلح قد تكون حديثة الاستخدام في الشركات الجزائرية، إلاّ أن أهم الأسس القائمة عليها متوفرة.

– مستوى التزام الشركات المعنية بالدراسة بالمبدأ الثاني كان جيدًا، حيث قُدر متوسط الاجابات 4.16 وهو ينتمي إلى فئة "موافق" وبمقدار تشتت منخفض قدر بـــ 0.664، وهو ما يدّل على أن المساهمين في الشركات محل الدراسة يتمتعون بالحقوق التي منحها لهم القانون والمتمثلة أساسًا في حصولهم على المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يمكنهم من ممارسة وظائفهم الرئيسية بشكل فعال والتي تتمثل في اتخاذ القرارات الجوهرية الخاصة بالشركة عند انعقاد الجمعية العامة، إضافة إلى تمكنهم من القيام بعمليات الرقابة على نشاط الشركة.

– مستوى التزام الشركات محل الدراسة بالمبدأ الثالث كان جيدًا، حيث قُدر متوسط الإجابات بـــ3.81، وهو ينتمي إلى فئة "موافق"، وبمقدار تشتت منخفض بلغ 0.721، إضافة إلى ما سبق التوصل إليه بشأن المبدأ الثاني، والذي اتضح من خلاله أن الشركات محل الدراسة تحرص على ضمان حقوق مساهميها وتمكنهم من أداء وظائفهم الرئيسية، فإن إجابات أفراد العينة على فقرات المبدأ الثالث بينت أن هذه الحقوق يتم ضمان الحصول عليها لجميع المساهمين بشكل عادل ومتكافئ وهو ما يساعد على تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن تعارض المصالح.

ويمكن تفسير ذلك، بكون أغلب الشركات محل الدراسة هي شركات عمومية (مملوكة للدولة) لا تعاني بشكل كبير من مشاكل المعاملة التفضيلية لفئة من المساهمين على حساب فئة أخرى.

– مستوى التزام الشركات المعنية بالدراسة بالمبدأ الرابع كان جيدًا، حيث بلغ متوسط الإجابات 3.94، وهو ينتمي إلى فئة "موافق"، وبمقدار تشتت منخفض لا يتجاوز 0.668، وهو ما يدل على أن الشركات محل الدراسة تحرص على احترام حقوق أصحاب المصالح من خلال توفير المعلومات اللازمة عن الشركة والافصاح في الوقت المناسب من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات.

ويمكن تفسير ذلك، بزيادة وعي الشركات الجزائرية بعدم التركيز فقط على مفهوم نموذج المساهمين shareholders، وإنما ضرورة الأخذ كذلك بمفهوم الأطراف ذات المصلحة stakeholders.

– مستوى التزام الشركات محل الدراسة بالمبدأ الخامس كان جيدًا، حيث اتضح أن متوسط الاجابات يساوي 3.77، وهو ينتمي إلى فئة "موافق" وبمقدار تشتت منخفض بلغ 0.616، وهو ما يعني أن الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها بشكل جيد خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية، وحرصها على توفير الظروف الملائمة للمدقق الخارجي الذي يمثل الرأي المحايد حول مصداقية المعلومات المفصح عنها.

– مستوى التزام الشركات المعنية بالدراسة بالمبدأ السادس كان جيدًا، حيث تبين أن متوسط الإجابات عن هذا المبدأ قُدر بـــ 4.02 وهو ينتمي إلى فئة "موافق"، وبمقدار تشتت منخفض 0.564، وهو يعني أن مجالس الإدارة للشركات محل الدراسة بشكل عام تقوم بتحمل المسؤوليات الموكلة إليها، والمتمثلة أساسا في تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة، إضافة إلى الحرص على صحة المعلومات التي تعبر عن الوضعية الحقيقية للشركة.

ويمكن تفسير ذلك، من خلال استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية، حيث أن القانون الجزائري يمنع هؤلاء الأعضاء من شغل مناصب تنفيذية في الشركة نظرًا لطبيعة وظائفهم التي تتمثل في الاشراف والرقابة، باستثناء المدير التنفيذي الذي يمكنه أن يشغل منصب رئيس مجلس إدارة.

– عرض وتحليل محتوى المحور الثاني

الجدول 5: نتائج إجابات المبحوثين لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبـــــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الالتزام
28	تحرص الشركة على إيصال المعلومات إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب.	4.23	0.627	جيد جدا
29	يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة.	4.12	0.683	جيد
30	تفيد المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركة في	4.21	0.619	جيد جدا

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

	تصحيح القرارات والتأكد من فاعليتها.			
31	تساعد المعلومات المحاسبية التي تعدّها الشركة على وضع خططها المستقبلية.	4.07	0.678	جيد
32	تعكس المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الوضعية المالية الحقيقية للشركة.	4.19	0.693	جيد
33	تسمح المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركة بإجراء مقارنات مع قوائمها المالية لفترات سابقة.	4.14	0.718	جيد
34	تتمكن الشركة من إجراء مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى.	3.16	1.177	متوسط
35	يتم نشر معلومات اضافية (ايضاحات) مرفقة بالقوائم المالية من أجل اعطاء صورة واضحة عن الأحداث المالية والمحاسبية.	3.82	0.909	جيد
36	تساهم المعلومات المحاسبية التي تعدها الشركة في تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.	3.72	0.861	جيد
37	تقوم الشركة في حالة تغيير سياساتها المحاسبية المتبعة، بالإفصاح عن ذلك.	3.88	0.965	جيد
38	تؤثر الإدارة العليا للشركة على معدّي المعلومات المحاسبية لجعلها تتلاءم مع الأهداف المسطرة مسبقا.	2.60	1.132	متوسط
39	تقوم الشركة بتغيير السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد المعلومات المحاسبية بشكل مستمر.	2.82	1.020	متوسط
40	تحرص الشركة على استخدام نظام معلومات فعّال يساعد عل ضمان صحة المعلومات المحاسبية.	3.93	0.842	جيد
41	تستخدم الشركة نظام فعال لتكنولوجيا المعلومات في إعداد معلوماتها المحاسبية.	3.91	0.950	جيد

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

– **الفقرة 28:** مستوى الالتزام بخاصية الملاءمة (من حيث التوقيت المناسب) كان "جيد جدًا"، وهذا يعني أن الشركات تحرص على إيصال المعلومات إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب.

ويمكن تفسير ذلك، بإدراك الشركات لمدى أهمية توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تعبر عن وضعية الشركة في الوقت المناسب من أجل تمكين مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات التي غالبًا ما تكون محددة بفترة زمنية معينة.

– **الفقرتين 29–30:** تتمحوران حول مدى توفر خاصية الملاءمة (من حيث التغذية العكسية) في المعلومة المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات محل الدراسة، فمستوى الالتزام بهذه

الخاصية كان "جيد"، "جيد جدًا" على التوالي، وهذا يعني أن المعلومات التي تعرضها القوائم المالية للشركات محل الدراسة، تتم الاستفادة منها لإعادة تقييم الأحداث السابقة وتصحيح القرارات والتأكد من فاعليتها.

وهو ما يمكن تفسيره، بأنّ الشركات محل الدراسة تتمكن من تقييم الأحداث السابقة من أجل التأكد من مدى فعالية القرارات التي اُتخذت بشأنها، من خلال استخدام معلوماتها المالية والمحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.

– **الفقرات 34–38–39:** تتمحور حول مدى توفر خاصيتا قابلية المقارنة (بين الشركات)، والثبات في المعلومة المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

إنّ مستوى الالتزام بهذه الخصائص كان "متوسط"، وهذا يعني أن بعض الشركات محل الدراسة تتمكن من إجراء مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى، ممّا يجعل متخذي القرار يستفيدون من إجراء المقارنة في متابعة أداء شركتهم ومركزها المالي، في حين أن البعض الآخر لا تقوم بإجراء مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى.

وفي نفس الوقت هناك شركات تقوم بتغيير سياساتها المحاسبية بشكل مستمر، بينما هناك شركات أخرى لا تقوم بذلك بشكل مستمر، كما أن أغلب المجيبين أجمعوا على أن شركاتهم، في حالة تغيير سياساتها المحاسبية تقوم بالإفصاح عن ذلك.

ويمكن تفسير ذلك، بأن الشركات التي تغير سياساتها المحاسبية عند الحاجة فقط، تسعى لجعل قوائمها المالية قابلة للمقارنة بين مختلف السنوات ومع الشركات الناشطة في نفس القطاع، بينما باقي الشركات فإنها لا تُولي أهمية لجعل سياساتها المحاسبية ثابتة، فتقوم بتغييرها بشكل مستمر، بما يتوافق مع ظروفها.

– **باقي الفقرات:** مستوى الالتزام بالخصائص التي تحتويها هذه الفقرات (الملاءمة "القيمة التنبؤية"، الموثوقية "التمثيل الصادق"، قابلية المقارنة "الزمن"، قابلية الفهم، التخفيض من درجة عدم التأكد) كان "جيد"، وهو ما يدل على حرص الشركات محل الدراسة على تحسين الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية.

3.3. اختبار فرضيات الدراسة

أ. اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام اختبار كولموجروف–سميرنوف (kolmogorov-smirnov) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الجدول 6: اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف–سميرنوف

رقم المحور	*محتوى المحور*	عدد	*مستوى الدلالة*

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

		الفقرات	
01	مدى التزام شركات المساهمة محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	27	0.200
02	مدى توفر الجودة في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات محل الدراسة.	14	0.085

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة مستوى الدلالة الخاصة بالبيانات الميدانية لجميع مبادئ المحور الأول للاستبيان، وكذلك المحور الثاني أكبر من 0.05 (Sig > 5%)، وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن إجراء الاختبارات المعلمية.

ب. اختبار الفرضيات: تم وضع ثلاث فرضيات رئيسية.

- **اختبار الفرضية الأولى:** تمت صياغة الفرضية الأولى المتعلقة بمدى التزام الشركات المعنية بالدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما يلي:

H_0: تمثل الفرضية العدمية، مفادها: لا تلتزم الشركات المعنية بالدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

H_1: تمثل الفرضية البديلة، مفادها: تلتزم الشركات المعنية بالدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample T test).

الجدول 7: التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

رقم المحور	*محتوى المحور*	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*قيمة (T)*	*مستوى الدلالة*	*مستوى الالتزام*
01	مدى التزام شركات المساهمة محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	3.95	0.485	14.749	0.000	جيد

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات المحور الأول قُدر بـــ 3.95، وانحراف معياري قدر بـــ 0.485، أي أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، حيث أن 3.95 تقع في المجال [3.40–4.19] أي جهة الموافقة.

- كما قدر مستوى الدلالة بـــ 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 (5%) أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية.

وللتوضيح أكثر، اعتمدنا المقارنة بين القيمة الجدولية (T_{tab}) والقيمة المحسوبة (T_{cal}) ، حيث بلغت القيمة المحسوبة 14.749، أما القيمة الجدولية، عند درجة حرية 56 (أي: 1−57=1−n) فقدرت بـــــــــــ: 2.0032، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

بناءً على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه: "لا تلتزم الشركات المعنية بالدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات"، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: "تلتزم الشركات المعنية بالدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات".

– **اختبار الفرضية الثانية:** تمت صياغة الفرضية الثانية المتعلقة بمدى توفر الجودة في القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة كما يلي:

H_0:تمثل الفرضية العدمية، مفادها: لا تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة.

H_1: تمثل الفرضية البديلة، مفادها: تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample T test).

الجدول 8: التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

رقم المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	مستوى الالتزام
01	مدى التزام شركات المساهمة محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	3.86	0.507	12.871	0.000	جيد

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات المحور الثاني بلغ 3.86، وانحراف معياري قُدر بـــ 0.507 (تشتت منخفض)، أي أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، حيث أن 3.86 تقع في المجال [3.40−4.19] أي جهة الموافقة.

– كما قدر مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 (5%)، أي أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية.

وللتوضيح أكثر، اعتمدنا المقارنة بين القيمة الجدولية (T_{tab}) والقيمة المحسوبة (T_{cal})، حيث بلغت القيمة المحسوبة 12.871، أما القيمة الجدولية، عند درجة حرية 56 (أي: 1−57=1−n) فقدرت بـــــــــــ 2.0032، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

بناءً على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه: "لا تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة"، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: "تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية بالدراسة بالجودة".

- **اختبار الفرضية الثالثة:** تمت صياغة الفرضية الثالثة المتعلقة بمدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات محل الدراسة كما يلي:

H_0: لا تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.

H_1: تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في الشركات محل الدراسة.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على ما يلي:

- **معامل الارتباط بيرسون** (pearson)**:** تم استخدامه، لأن بيانات الدراسة كمية وتتبع التوزيع الطبيعي، حيث يقيس هذا المعامل العلاقة بين متغيري الدراسة المتمثلين في مبادئ حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية؛ ونشير إلى أن معامل الارتباط بيرسون يكون محصور بين القيمتين (−1) و(+1)، حيث كلما اقترب من القيمة (+1) عبّر عن وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين، وكلما اقترب من القيمة (−1) عبر عن وجود علاقة قوية سالبة.

الجدول 9: معامل الارتباط بيرسون

Corrélations

		المحور1	المحور2
المحور1	Corrélation de Pearson	1	,625**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	57	57
المحور2	Corrélation de Pearson	,625**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	57	57

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

- معامل الارتباط بين المحور الأول الخاص بمدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والمحور الثاني المتعلق بجودة القوائم المالية، قُدر بـــــــــ 0.625، وهو ما يدل على أن الارتباط بين المتغيرين موجب وقوي.

- قيمة مستوى معنوية الارتباط قُدرت بـــــــــ (sig=0.000) وهي أقل من قيمة 0.01، أي أن الارتباط دّال عند مستوى المعنوية 1% وهو كذلك دال عند مستوى المعنوية 5% المعتمد في هذه الدراسة.

وعليه يمكن القول، أنه توجد علاقة موجبة وقوية وذات معنوية إحصائية بين التزام الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية لهذه الشركات.

- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (**Regression**):** من أجل اثبات أو نفي الفرضية الثالثة، يتم دعم نتائج الارتباط بتحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغير مبادئ حوكمة الشركات كمتغير مستقل، ومتغير جودة القوائم المالية كمتغير تابع، حيث تتم صياغة نموذج الانحدار كما يلي: $Y = a(x) + b + \delta$ (1)

حيث أن: **Y**: المتغير التابع، الخاص بجودة القوائم المالية.

X: المتغير المستقل، الخاص بمبادئ حوكمة الشركات.

a: الميل الخاص بالمتغير المستقل (معلمة النموذج).

b: الثابت. δ : الخطأ العشوائي.

الجدول 10: الانحدار الخطي البسيط

مستوى المعنوية	*الخطأ المعياري للنموذج*	*الثابت b*	*الميل a*	R^2	R
0.000	0.110	1.284	0.654	0.390	0.625

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ما يلي:

– قدرت قيمة a بـــ 0.654، وهي تمثل رياضيا ميل معادلة الانحدار، وتفسر احصائيا بأن كل تغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة، يقابله تغير في المتغير التابع بـــ 0.654، وهو ما يدل على وجود تأثير ايجابي للمتغير المستقل المتمثل في الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على المتغير التابع الذي يتمثل في جودة القوائم المالية.

– قدر مستوى المعنوية بـــ (sig= 0.000) وهو أقل من 0.05 مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، وهو ما يعني أن التأثير الايجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع ذو دلالة احصائية.

– قدرت قيمة b بـــ 1.284، وهي تمثل قيمة الثابت في معادلة الانحدار، كما قدرت معنويتها بـــــ 0.005 وهي أقل من 0.05.

– قدرت قيمة الخطأ المعياري للنموذج بـــ0.11، وهي قيمة صغيرة تدل على أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

– قيمة التحديد (R^2= 0.390) وهو ما يعني أن المتغير المستقل (حوكمة الشركات) قادر على تفسير 39% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، أما القيمة المتبقية والمقدرة بـــ 61% فهي عبارة عن التغيرات الناتجة عن متغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

بناءً على كل ما سبق، ومن خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون (pearson) وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression) في اختبار الفرضية الثالثة تبين ما يلي:

نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على أنه: "لا تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية للشركات محل الدراسة"، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أنه: "تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية للشركات محل الدراسة".

خاتمة

إن قيامنا بإعداد هذه الدراسة، كان الهدف منه معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية، وذلك لِما لحوكمة الشركات وجودة القوائم المالية من أهمية كبيرة في الحكم على أداء الشركات واتخاذ القرارات بشأنها، سواء من قبل المساهمين أو باقي الأطراف ذات المصلحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى المساعدة على الحد من الفساد المالي والاداري الذي شهدته العديد من الشركات العالمية، ولا يزال يحدث في مختلف الشركات عبر دول العالم. وبناء على ذلك قمنا بدراسة مدى التزام مجموعة من الشركات المساهمة بولاية سطيف بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وكذلك مدى توفر الجودة في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لهذه الشركات،

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، تمثلت فيما يلي:

– تلتزم الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث أظهرت إجابات الفئة المبحوثة أن مستوى التزام شركاتهم بمبادئ الحوكمة كان جيداً، وهو ما أكدته نتائج اختبار الفرضية الأولى، التي بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية لالتزام الشركات المعنية بتطبيق مبادئ الحوكمة، ويمكن التفصيل في نتائج هذه المبادئ فيما يلي:

- تقوم الشركات بتوفير الأسس القانونية اللازمة التي تساعد على ضمان حسن سير نشاط الشركة؛
- تضمن الشركات حقوق المساهمين؛
- لا تعاني الشركات من مشكلة عدم المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- تحرص الشركات على احترام مصالح الأطراف ذات المصلحة؛
- تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها؛
- تقوم مجالس الإدارة للشركات بتحمل كافة المسؤوليات الموكلة إليها.

-بشكل عام، تتميز القوائم المالية الخاصة بالشركات محل الدراسة بالجودة، حيث أنها:

- تتميز المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات بخاصية الملاءمة؛

- تحرص الشركات على جعل الأرقام الواردة في قوائمها المالية معبّرة عن الأحداث التي وقعت فعلاً؛
- تقوم الإدارة العليا في بعض الشركات بالتدخل في عمل معدي القوائم المالية والتأثير عليهم بما يخدم أهداف معينة؛
- تتمكن الشركات من إجراء مقارنات لقوائمها المالية للفترة الحالية مع قوائمها المالية لفترات سابقة، في حين أن بعض الشركات فقط تقوم بإجراء مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى؛
- تقوم الشركات بنشر معلومات إضافية مرفقة بالقوائم المالية من أجل إعطاء صورة واضحة عن الأحداث المالية والمحاسبية؛
- تحرص الشركات على تحسين الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية تخفض من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار؛
- لا تلتزم جميع الشركات بخاصية الثبات عند تطبيق السياسات المحاسبية في عملية اعداد المعلومات المحاسبية، إذ هناك شركات تغير سياساتها بشكل مستمر حتى وإن كان ذلك يخالف ما هو متعارف عليه، إلا أن جميع الشركات تفصح عن التغييرات في استخدام هذه السياسات؛
- تستخدم الشركات نظام معلومات فعال من أجل المساعدة على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أنها تدعم ذلك بنظام جيد لتكنولوجيا المعلومات.

-يوجد أثر ايجابي لالتزام الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة قوائمها المالية.

المراجع

campbell, d., & carayannis, e. (2013). *epistemic governance in higher education: quality enhancement of universities for development.* new york, USA: springer briefs in business.

Charreaux, G., & Peter, W. (2006). *gouvernance des entreprises nouvelles perspectives.* Paris, France: edition: Economica.

Elliott, B., & Elliott, J. (2011). *Financial accounting and reporting.* london: Pearson education.

OECD. (2004). *principles of corporate governance.* Récupéré sur www.oecd.org.

Robinson.T.R, & Munter.P. (2004). financial reporting quality : read flags and accounting warning signs. *commercial landing review, 19*, 2.

أحمد مهدي العنزي. (2014). تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16*(04)، 214-240.

القانون 10/01. (2010). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42. 5.

القانون 01/88. (1988). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02. 36.

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

القانون التجاري الجزائري. (2005). المواد 610، 635، 657. 234-229-222.

رضوان حلوة حنان، و نزار فليح البلداوي. (2009). *مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية*. عمان، الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.

سيد عبد الرحمان بلة. (2012). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(12)، 57-56.

عزوز علي، و محمد متلو. (2010). متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي. *النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية*، (صفحة 5). الوادي، الجزائر.

عمر علي عبد الصمد. (2013). نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية. *أطروحة دكتوراه*، 1-318. جامعة الجزائر.

كمال الدين الدهراوي. (2001). *تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعة.

ماجد اسماعيل أبو حمام. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. *رسالة ماجستير*، 54. غزة، فلسطين.

نعيم تومان الزيادي. (2015). تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17*(02)، 191-220.

نهلة أبو اسماعيل، و فتيحة مخناش. (2013). مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي. *دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات*، (صفحة 194). الشلف، الجزائر.

هواري سويسي، و بدر الزمان خمقاني. (2011). نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي. *الاصلاح المحاسبي في الجزائر*، (صفحة 7). ورقلة، الجزائر.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدي. (2009). ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر. الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: الشركات المعنية بالدراسة

N	*Nom d'entrepris*	*Activité*	*N*	*Nom d'entrepris*	*Activité*
1	ALCIB	Société Algerienne pour l'ivestissement et la construction	11	ENCC	Entreprise Nationale De Charpente et Chaudronnerie
2	ALGERIE TELECOM	Télécommunications : services, réseaux et centrales électriques et téléphoniques	12	ENIE	Entreprise Nationale des Industries Electroiques
3	AL-MOULES	Production Des Moules & Outillages	13	ENPEC	Production De L'électrochimie
4	AMC	Fabrication et la Commercialisation des Appareils de Mesure, et de contrôle	14	ERIAD	Industries Alimentaires Céréalières & Dérivés De Sétif
5	BATICIM	Société de Construction de Structures Métalliques Industrialisées de droit algerien	15	MAMI	Fabrication et commercialisation de boissons diverses non alcoolisées

6	BCR	Production de Boulonnerie Coutellerie & Robinetterie	16	SCAEK	Production de Ciments
7	CALPLAST	Calandrage Plastique	17	SIPLAST	Injection & Soufflage En Matière Plastique
8	CHIALI PLAST	fabrication Tubes et tuyaux en plastique	18	SOFIPLAST	Production de Sachets et Films Plastique
9	DIVINDUS DMC	Distribution Matériaux de Construction	19	SYNSET	Société de Fabrication des Cuirs Synthétiques
10	EBACOM	Entreprise Batiment And Commerce Multiple	20	TELL	Préparation et du Conditionnement de Produits Frais a Base de Lait

المجلد. 3، العدد. 2 (ديسمبر 2019)؛ ISSN: 2602-5655

THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON QUALITY OF FINANCIAL STATEMENTS

-A FIELD STUDY FOR A GROUP OF JOINT STOCK COMPANIES IN "SETIF"-

Rahma GHAZALI [a]★

a .ghazali19rahma@yahoo.com, University of Setif 1, Algeria.

Received date: 20/ 09/2019, Accepted date: 05/ 10/2019, online publication date: 30/ 01/2020

ABSTRACT

This study aims to determine the impact of corporate governance on the quality of the financial statements. That because corporate governance is important in improving the company's operations and achieving its objectives. It also seeks to achieve the interests of stakeholders by providing the necessary information to help them make their decisions. In order to achieve the objectives of the study, we conducted a field study for a group of joint stock companies in "Setif", through distributing a questionnaire prepared for this purpose to the company's employees.

The study found that the companies are committed to apply the principles of corporate governance, there is a quality in the financial statements of these companies, and there is a positive impact of the companie's commitment to apply the principles of corporate governance on the quality of their financial statements.

Keyword: Corporate governance, Quality of financial statement, Accounting information.

JEL Code: M41, G34.

★ **Corresponding Author:** Rahma GHAZALI, ghazali19rahma@yahoo.com.